

الاستحسان بين مؤيدي ومعارضيه

هَلَّمَ: الذَّكُورُ عُمَرُ سُلَيْمَانَ الْأَشْقَرُ

الاستحسان في اللغة مشتق من الحسن ، ومعناه ما يميل إليه الإنسان ويهواه من الصور والمعاني ، وإن كان مستقبها عند غيره .

ولاشك أن القول في دين الله بالرأي الذي يستحسنه المرء بعيدا عن الضوابط الشرعية ، والنصوص من الكتاب والسنة - سبيل مرفوض ، لا يمكن أن يقبله أحد من علماء الشريعة الإسلامية إلا من طمس الله على بصيرته ، وذلك أن هذا النهج هو اتباع للهوى واتباع الهوى مذموم ﴿ أفأريت من اتخذ إلهه هواه ، أفأنت تكون عليه وكيلا ﴾^(١) ، والمسلم يجعل الشرع حاكما على نفسه ورأيه ولا يجعل رأيه هو المقدم بين يدي الشرع ﴿ يا أيها الذين آمنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله ﴾^(٢) .

وهذه الطريقة في الحكم على المسائل هي التي يتوجه إليها الإنكار من علماء الشريعة ، وعلى رأسهم الإمام الشافعي رحمه الله تعالى ، فمن كلامه في هذا: « ليس لأحد دون رسول الله ﷺ أن يقول إلا بالاستدلال... ، ولا يقول بما استحسنت ، فإن القول بما استحسنت شيء يحدثه لا على مثال سبق »^(٣) .

(١) سورة الفرقان: ٤٣ .

(٢) سورة الحجرات: ١ .

(٣) الرسالة للشافعي: ٢٥ .

وفي موضع آخر يقول: « حلال الله وحرامه أولى أن لا يقال فيهما بالتعسف والاستحسان ، وإنما الاستحسان تلذذ ^(١) » .

وقد عقد الشافعي رحمه الله تعالى في كتابه « الأم » فصلا طويلا بعنوان « كتاب إبطال الاستحسان ^(٢) » .

وخلاصة ما ذكره فيه أن الاستحسان باطل من وجوه:

١ - الاستحسان إن كان إعمالا للنصوص فلا حاجة إليه ، وإن كان خارجا عنها فلا خير فيه .

٢ - الاستحسان ليس نصا ولا ردا إلى النصوص فهو اتباع للهوى .

٣ - الرسول ﷺ توقف في الحكم على كثير من المسائل ولم يفت بما استحسنته .

٤ - أنكر الرسول ﷺ على بعض أصحابه حكمهم بالاستحسان في بعض القضايا .

٥ - الاستحسان ليس له ضابط ، وهذا يؤدي إلى تعدد الفتاوى في المسألة الواحدة ، من غير مرجع ، فيكثر الاختلاف .

٦ - لو صح الاستحسان من غير نص ولا قياس للمجتهد ، لجاز لغير المجتهد أن يحكم برأيه ، فلا فرق بين المجتهد وغيره إذا ابتعد المجتهد عن الكتاب والسنة والقياس ^(٣) .

أما الاستحسان بمعنى الأخذ بأحسن ما يظهر للمجتهد من النصوص ، أو

(١) الرسالة للشافعي: ٧٠٥ .

(٢) الأم ، للشافعي: ٢٦٧/٧ - ٢٧٧ .

(٣) من الذين ذهبوا إلى إنكار الاستحسان مطلقا ابن حزم الظاهري ، وقد عقد في كتابه الإحكام فصلا للتدليل على بطلانه ومناقشة القائلين به ، راجع الإحكام (٧٥٧/٢) ، وأنكره من الحنفية أحمد بن محمد الطحاوي، راجع الإحكام ، لابن حزم (٧٥٨/٢) ، وتوسع فيه أبو حنيفة وأصحابه ، ومالك وأصحابه ، وقال مالك فيه: « تسعة أعشار العلم في الاستحسان » راجع إحكام ابن حزم: ٧٥/٧ ، والموافقات للشاطبي: ١٣٧/٤ .

بأحسن ما يظهر له من القياس على النصوص عند فقدان المجتهد للنصوص ، فهذا لا يماري فيه الشافعي رحمه الله تعالى ، فقد جاء في كتاب إبطال الاستحسان قوله: « وفي جميع ما وصفت ... مما فرض الله تعالى على الحكام في الدنيا - دليل على أن حراما على حاكم أن يقضي أبدا على أحد من عباد الله إلا بأحسن ما يظهر ، وأخفه على المحكوم عليه » ^(١) .

وقد قال الشافعي رحمه الله تعالى بالاستحسان بهذا المعنى في كثير من المسائل، أعني أن حكمه فيها هو أحسن ما ظهر له من النصوص فمن ذلك:

- ١ - أنه استحسن أن تكون المتعة ثلاثين درهما .
- ٢ - وقال في الكتابة: استحسن ترك شيء من نجوم المكاتب للمكاتب .
- ٣ - وقال في الشفعة: استحسن ثبوت الشفعة للشفيع إلى ثلاثة أيام ^(٢) .
- ٤ - واستحسن أيضا التحليف على المصحف ، والخط في كتابه ^(٣) .

وقد استحسن الإمام أحمد أشياء من هذا القبيل ، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: « أطلق أحمد القول بالاستحسان في مواضع قال في رواية الميموني: استحسن أن يتيمم لكل صلاة ، والقياس أنه بمنزلة الماء ، يصلي به حتى يحدث أو يجد الماء ، وقال في رواية بكر بن محمد فيمن غصب أرضا فزرعها: الزرع لرب الأرض ، وعليه النفقة ، وهذا شيء لا يوافق القياس ، ولكن استحسن أن يدفع إليه نفقته ، وقال في رواية المروذي: يجوز شراء أرض السواد ولا يجوز بيعها ؛ فقليل له: كيف يشتري عن لا يملك؟ فقال: القياس كما تقول ، ولكن هو استحسان . وقال في رواية صالح في المضارب إذا خالف فاشتري غير ما أمر به صاحب المال: فالربح لصاحب المال ، ولهذا أجرة مثله ، إلا أن يكون الربح يحيط بأجرة مثله ، فيذهب ، وكنت أذهب إلى أن الربح لصاحب المال ، ثم استحسنت » ^(٤) .

والإمام أحمد هنا لا يترك القياس لهوى هويه من غير دليل ، فقد أنكر

(١) الأم للشافعي: ٢٦٩/٧ .

(٢) أصول الفقه ، لمحمد أبي النور زهير: ١٨٩/٤ .

(٣) حاشية البناني على جمع الجوامع: ٣٥٤/٢ .

(٤) المسودة لآل تيمية: ٤٥٢ .

أحمد هذا ، فقد قال في رواية أبي طالب: « أصحاب أبي حنيفة إذا قالوا شيئا خلاف القياس - قالوا: نستحسن هذا ويدع القياس ، فيدعون ما يزعمون أنه الحق بالاستحسان وأنا أذهب إلى كل حديث جاء ولا أقيس عليه^(١) .

وقد علق أبو الخطاب من الحنابلة على كلام الإمام أحمد هذا بقوله: «وعندي أنه أنكر عليهم القول بالاستحسان من غير دليل ، ولهذا قال: «يتركون القياس الذي يزعمون أنه الحق بالاستحسان» فلو كان الاستحسان عن دليل ذهبوا إليه لم ينكره ، لأنه حق ، وقال: «أنا أذهب إلى كل حديث جاء ، ولا أقيس عليه» معناه أنني أترك القياس بالخبر ، وهذا هو الاستحسان بالدليل^(٢) .

والاستحسان الذي ذكره أغلب الأصوليين هو من هذا النوع الذي ارتضاه الإمامان: أحمد والشافعي ، وليس هو الاستحسان الذي عابه وذماه ، وهو القول بالتلذذ والهوى ، ولذلك فإن الأصوليين من الشافعية والحنابلة ، عندما يذكرون تعريف الاستحسان بمعنى أنه عدول عن دليل إلى دليل أقوى يقرون بأنهم لا يخالفون من ذهب هذا المذهب ، هذا الشيرازي وهو شافعي المذهب ، يذكر أن تعريف الاستحسان « بترك القياس لما يستحسن الإنسان من غير دليل^(٣) » باطل ، ولكنه عندما يذكر تعريف بعض أصحاب أبي حنيفة للاستحسان القاضي بالقول بأقوى الدليلين يقول: « إن كان الأمر على ما فسره أصحاب أبي حنيفة - فإنه لامخالفة في معناه ؛ فإن ترك أضعف الدليلين لأقواهما واجب ، وترك القياس بدليل أقوى منه واجب^(٤) .

وجاء في حاشية البناني على متن جمع الجوامع ، وهو من كتب أصول الشافعية « وفرّ أيضا بعدول عن قياس إلى قياس أقوى منه ولاخلاف فيه بهذا المعنى ، فإن أقوى القياسين مقدم على الآخر قطعا^(٥) .

(١) المسودة لآل تيمية: ٤٥٢ .

(٢) المسودة لآل تيمية: ٤٥٢ .

(٣) التبصرة ، للشيرازي: ٤٩٣ .

(٤) التبصرة ، للشيرازي: ٤٩٣ .

(٥) حاشية البناني على جمع الجوامع: ٣٥٣/٢ .

نَظَرَةٌ فِي أَقْوَالِ الْمُتَّبِتِينَ لِلِاسْتِحْسَانِ

وإذا رجعنا إلى تعريفات القائلين بالاستحسان وجدناهم لا يعنون به المعنى الذي أنكره العلماء الأعلام أمثال الشافعي ، وإنما عنوا به معنى صحيحا لا يخالف فيه الشافعي وغيره ، وأنا أسوق إليك بعض تعريفهم للاستحسان ليتضح الأمر :

١ - يقول الحلواني : « الاستحسان ترك القياس ، للدليل أقوى منه من كتاب أو سنة أو إجماع » ^(١) .

٢ - ويقول ابن العربي المالكي : « الاستحسان ترك مقتضى الدليل على طريق الاستثناء والترخص لمعارضة ما يعارضه في مقتضياته » ^(٢) .

٣ - ويقول الشاطبي : « الاستحسان في مذهب مالك : الأخذ بمصلحة جزئية في مقابل دليل كلي ، ومقتضاه إلى تقديم الاستدلال المرسل على القياس » ^(٣) .

٤ - ويقول ابن قدامة في تعريف الاستحسان المرتضى عنده : « المراد به العدول بحكم المسألة عن نظائرها لدليل خاص من كتاب أو سنة » ^(٤) ، وهو تعريف الكرخي من الأحناف أيضا ^(٥) .

٥ - ويقول أبو الحسين البصري : « الاستحسان هو ترك وجه من وجوه الاجتهاد غير شامل شمول الألفاظ بوجه أقوى منه يكون كالطارئ عليه » ^(٦) .

(١) المسودة ، لآل تيمية : ٤٥٤ .

(٢) الموافقات ، للشاطبي : ١٣٦/٤ .

(٣) الموافقات ، للشاطبي : ١٣٤/٤ .

(٤) الروضة ، لابن قدامة : ٨٥ .

(٥) التبصرة ، للشيرازي : ٤٩٣ .

(٦) أصول الفقه ، لمحمد أبي النور زهير : ١٩١/٤ .

وإذا أنت تأملت في هذه التعريفات تبين لك مايلي :

١ - أن الاستحسان ليس قولاً بالتشهي والتلذذ ، وإنما هو ترجيح للدليل على دليل ، ولذا فإن الشاطبي أتبع تعريفه للاستحسان بقوله : « فإن من استحسّن لم يرجع إلى مجرد ذوقه وتشهيه ، وإنما رجع إلى ما علم من قصد الشارع في الجملة »^(١) .

٢ - أن الاستحسان الاصطلاحي ليس ببعيد عن الاستحسان اللغوي ، فالاستحسان الاصطلاحي اختيار المجتهد لأحسن الدليلين عنده ، فقد ساق شيخ الإسلام تعريف من عرف الإجماع بقوله : « هو الأخذ بأقوى الدليلين » ثم عقب عليه قائلا : « ولفظ الاستحسان يؤيد هذا ، فإنه اختيار الأحسن ، وإنما يكون في شيئين حسنين ، وإنما يوصف القول بالحسن إذا جاز العمل به ولم يعارض »^(٢) .

وقد أشار إلى هذا شمس الأئمة السرخسي في تعريفه للاستحسان ، حيث يقول : « الاستحسان في الحقيقة قياسان : أحدهما : جلي ضعيف الأثر ، يسمى قياسا ، والآخر : خفي قوي الأثر ، فيسمى استحسانا أي قياسا مستحسنا »^(٣) .

٣ - أن هناك دليلا معدولا عنه في الاستحسان ، ودليلا معدولا إليه ، والدليل المعدول عنه قد يكون قياسا ، وقد يكون قاعدة ، ويكون نصا عاما ، والمعدول إليه ، قد يكون قياسا أو حديثا ، أو إجماعا ، أو عرفا .

وابن العربي المالكي جعل سند الاستحسان أربعة : العرف ، والإجماع ، والمصلحة ، والضرورة^(٤) . والكرخي من الأحناف جعل مستنده أربعة أيضا : الحديث ، وقول الصحابة ، والعادة ، والقياس^(٥) .

(١) الموافقات للشاطبي : ١٣٥/٤ .

(٢) المسودة ، لآل تيمية : ٤٥٤ .

(٣) المبسوط ، للسرخسي : ١٤٥/١٠ .

(٤) الموافقات للشاطبي : ١٣٦/٤ .

(٥) المنخول ، للغزالي : ٣٧٥ .

متي يكون الاستحسان من غير دليل مقبولا؟

عرف بعض العلماء الاستحسان بأنه دليل ينقدح في نفس المجتهد لا يقدر على التعبير عنه^(١) .

وقال آخرون: هو معنى خفي تضيق العبارة عنه^(٢) .

وقد رفض العلماء هذا الاتجاه في الاستدلال على الأحكام ، وقد رأينا موقف الشافعي رحمه الله تعالى - من هذا النوع من الاستدلال حيث عده حكما بالهوى والتلذذ .

وقد اعترض ابن قدامة على الذين ذهبوا هذا المذهب ، فقال في التعريف الأول: « مالا يعبر عنه لا يدري أهو وهم أو تحقيق ، فلا بد من إظهاره ليعتبر بأدلة الشريعة ، فلتصححه ، أو تزيفه »^(٣) . وقد أغلظ الغزالي القول للذين عرفوا الاستحسان بأنه معنى خفي تضيق العبارة عنه ، فقال: « هذا هوس فإن معاني الشارع إذا لاحت في العقول ، انطلقت الألسن في التعبير عنها ، فمالا عبارة عنه لا يعقل »^(٤) .

وهذا الذي أنكروه لاشك أنهم مصيبون في إنكارهم له ، إذا ظهرت الأدلة ، وبانت ، ولا يجوز العدول عن مقتضى الأدلة إلى مجرد الاستحسان القلبي ، والنظر العقلي ، ولكن هناك حالات يجدها كل عالم في نفسه مقبولة ، وهي الحالات التي لا يجد العالم دليلا شرعيا في المسألة أو نظر في الأدلة فتكافأت عنده ، ثم وجد في قلبه طمأنينة لواحد من الأقوال ، أفلا يكون هذا مرجحا للأخذ بهذا الحكم ؟

الصحيح أن هذا يعد دليلا إذا كان العالم الذي انقدح الدليل في نفسه تقيا ورعا واسع العلم ، ولكنه دليل في حق نفسه فقط .

(١) الروضة لأبن قدامة: ٨٦ ، إرشاد الفحول ، للشوكاني: ٢٤٠ .

(٢) المنحول ، للغزالي: ٣٧٥ .

(٣) الروضة: ٨٦ .

(٤) المنحول ، للغزالي: ٣٧٥ .

ومن ذهب هذا المذهب شيخ الإسلام ابن تيمية ، فقد ذهب إلى أن صاحب القلب المعمور بالتقوى إذا رجح بإرادته فهو ترجيح شرعي^(١) ، والعالم الذي يعنيه هو « من غلب على قلبه إرادة ما يحبه الله ، وبغض مايكرهه الله ، إذا لم يدر في الأمر المعين هل هو محبوب لله أو مكروه ، ورأى قلبه يحبه ويكرهه وكان هذا ترجيحاً عنده »^(٢) ، وهذا يكون ترجيحاً في نظر الشيخ إذا « اجتهد في الأدلة الشرعية الظاهرة ، فلم ير فيها ترجيحاً ، وألهم حينئذ رجحان أحد الفعلين مع حسن قصده وعمارته بالتقوى » ، وهذا إنما هو دليل في حق الشخص نفسه كما يقرر العلامة ابن تيمية ، ويقول الشيخ إن هذا النوع من الاستدلال : « قد يكون أقوى من كثير من الأقيسة الضعيفة ، والأحاديث الضعيفة ، والظواهر الضعيفة والاستصحابات الضعيفة التي يحتج بها كثير من الخائضين في المذهب والخلاف وأصول الفقه »^(٣) .

وقد استشهد الشيخ بما رواه الترمذي عن أبي سعيد عن النبي ﷺ ، أنه قال : (اتقوا فراسة المؤمن ، فإنه ينظر بنور الله) ثم قرأ قوله تعالى : ﴿ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ ﴾^(٤) ، وأورد قول عمر بن الخطاب : « اقتربوا من أفواه المطيعين ، واسمعوا منهم ما يقولون ، فإنه تتجلى له أمور صادقة » ، وأورد الحديث القدسي الذي رواه البخاري في صحيحه : (ولا يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به ، وبصره الذي يبصر به ، ويده التي يبطش بها ، ورجله التي يمشي بها ، فبي يسمع ، وبني يبصر ، وبني يبطش ، وبني يمشي)^(٥) .

وقد زاد الشيخ المسألة إيضاحاً واستدلالاً بقوله : « وأيضاً ، فالله سبحانه

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام . ٤٧٢/١٠ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) المصدر السابق : ٤٧٢/١٠ .

(٤) سورة الحجرات : ٧٥ . [الحديث المذكور في إسناده كلام عند أهل الحديث ، المجلة] .

(٥) المصدر السابق : ٤٧٣/١٠ .

وتعالى - فطر عباده على الخيفية ، وهو حب المعروف ، وبغض المنكر ، فإذا لم تستحل الفطرة فالقلوب مفطورة على الحق ، فإذا كانت الفطرة مقومة بحقيقة الإيمان منورة بنور القرآن ، وخفي عليها دلالة الأدلة السمعية الظاهرة ، ورأى قلبه يرجح أحد الأمرين - كان هذا من أقوى الإمارات عند مثله ﴿وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا﴾^(١) .

ويشهد لما يقوله الشيخ: الحديث الذي أخرجه مسلم في صحيحه عن النواس بن سمعان ، رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ قال: (البر حسن الخلق ، والإثم ما حاك في الصدر ، وكرهت أن يطلق عليه الناس) .

والحديث الذي رواه أحمد والدارمي في مسنديهما بإسناد حسن عن وابصة بن معبد ، قال: أتيت رسول الله ﷺ فقال: (جئت تسأل عن البر والإثم ؟ قلت نعم ، قال: استفت قلبك ، البر ما اطمأنت إليه النفس ، واطمأن إليه القلب ، والإثم ما حاك في النفس ، وتردد في الصدر ، وإن أفتاك الناس ، وأفتوك) ، فالحديثان يجعلان قلب المؤمن الصادق مقياسا فيما خفي عليه من الأدلة ، ففي كثير من الأحيان تختلط الأمور على العالم ، ولا يدري إذا كان الأمر الذي يقدم عليه حلالا أو حراما، برا أو إثما ، والرسول ﷺ يعطي العبد هنا مقياسا يرجع إليه في خاصة نفسه ، يقول ابن رجب: « دل حديث وابصة وما في معناه على الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه ، فما سكن إليه القلب وانشرح إليه الصدر - فهو البر والحلال ، وما كان خلاف ذلك فهو الإثم والحرام » ، ثم قال: « وفي حديث النواس بن سمعان: والإثم ما حاك في الصدر ، وكرهت أن يطلق عليه الناس » إشارة إلى أن الإثم ما أثر في الصدر حرجا وضيقا وقلقا واضطرابا، فلم ينشرح له الصدر ، ومع هذا فهو عند الناس مستكرا ،

(١) سورة الشورى: ٥٢ .

(٢) جامع العلوم والحكم ، لابن رجب: ٢٤٠ .

بحيث ينكرونه عند اطلاعهم عليه ^(١) .

فتفسير الاستحسان بالدليل ينقذ في قلب المجتهد لا يستطيع التعبير عنه - لا يبعد حمله على هذا الذي أطلنا في شرحه ، وبعد ذلك البيان الطويل من شيخ الإسلام ، قال : « وقد قال من طعن في ذلك - كأبي حامد وأبي محمد - مالا يعبر عنه فهو هوس ، وليس كذلك ، فإنه ليس كل أحد يمكنه إبانة المعاني القائمة بقلبه ، وكثير من الناس يبينها بيانا ناقصا » .

والشيخ لا يريد أن يجعل هذا الذي بينه دليلا وحده على الأحكام الشرعية ، ولكنه كما يقول : يجعل مثل هذا ترجيحاً لطالب الحق إذا تكافأت عنده الأدلة السمعية الظاهرة ، فهو يرى أن الترجيح بها خير من التسوية بين الأمرين المتناقضين قطعاً ، فإن التسوية بينهما باطلة قطعاً .

أما إذا كانت الأدلة صريحة وواضحة في الحل والحرمة فالواجب اتباع نص الدليل ، ولا يجوز المصير إلى غير مقتضاه ولا تقدم عليه ما تراه القلوب مهما كان صلاحها .

هل الاستحسان دليل مُستقل ؟

إذا تأملت تعريف العلماء للاستحسان ، ومآلوه فيه - تبين لك أنه ليس دليلاً مستقلاً ، وإنما هو ترجيح دليل على دليل ، فهو منهج في الاجتهاد ، وليس دليلاً مستقلاً بنفسه ، يقول الشوكاني - رحمه الله - : « إن ذكر الاستحسان في بحث مستقل لا فائدة فيه ، لأنه إن كان راجعاً إلى الأدلة المتقدمة فهو تكرار ، وإن كان خارجاً عنها ، فليس من الشرع في شيء ^(٢) » .

(١) جامع العلوم والحكم : ٢٤٠ .

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام : ٤٧٧/١٠ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) إرشاد الفحول ، للشوكاني : ٢٤١ .